

دور الإعلام كجهاز رقابي في مكافحة الفساد

The role of the media as a regulatory body in the fight against corruption

د. نبيلة عبد الفتاح قشطى*

جامعة الزقازيق، Noby.keshty2000@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/01/10؛ تاريخ القبول: 2022/06/05؛ تاريخ النشر: 2022/06/30



الملخص:

لقد أضحى الفساد وباءً يهدد المجتمعات البشرية بالاكتماسح على نطاق واسع، وأصبح يمثل تهديداً حقيقياً للديمقراطية وسيادة القانون، وهو أخذ في التفاقم لدرجة أنه بات يهدد مجتمعات كثيرة بالجمود وربما بالانهيار، ويلتهم ثروات الدول ويعيق الاستثمار، ويُضعف ثقة المواطنين بالسلطة، وهذا ما يجعل من تكاثف جهود الجميع أمراً ضرورياً لمحاربتة، مع ضرورة حرص الحكومة على تقديم كافة أوجه الدعم والمساندة للقضاء على هذه الظاهرة.

ويتحمل الإعلام بكل وسائله مسئولية كبيرة في مكافحة الفساد بجميع أشكاله؛ باعتباره يمثل السلطة الرابعة في المجتمع بعد السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، فهو يشكل السلطة الشعبية التي تعبر عن ضمير المجتمع وتحافظ على مصالحه الوطنية، لذلك فإن الدور الرقابي من أهم أدوار الإعلام، فإذا كنا جادين في إقامة مجتمع ديمقراطي يتمتع بالعدل فلا بد من إتاحة المعلومات أمام وسائل الإعلام حتى تستطيع القيام بدورها، فبدون المعلومات لا يستطيع الإعلام كشف الحقائق، وتصبح معظم قضايانا محل شك وشائعات، وعلى الدولة أن تدعم وتشجع الأجهزة الرقابية والإعلام لكشف الفساد.

* المؤلف المرسل.

لذا فإن عنوان بحثنا هو (دور الإعلام كجهاز رقابي في مكافحة الفساد)، ويتكون البحث من ثلاثة محاور، يتضمن المحور الأول منهجية البحث من مشكلة وأهمية وأهداف ومنهجية، إما المحور الثاني يتناول ماهية الفساد، ويتضمن المحور الثالث آليات الإعلام في الحد من ظاهرة الفساد، إضافةً إلى النتائج والتوصيات والمصادر الخاصة بالبحث.

الكلمات المفتاحية: الفساد؛ الإعلام؛ الرقابة؛ مكافحة؛ الدولة؛ المجتمع.

Abstract:

Corruption has become an epidemic that threatens human societies with a comprehensive sweep and has become a real threat to democracy and the rule of law, and is worsening to the point where it threatens many societies with stagnation and possibly collapse, devours the wealth of States, hinders investment, and weakens citizens' confidence in power, which makes necessary for all to unite their efforts to fight it, alongside with the government being keen to provide all kinds of support to eliminate this phenomenon.

The media, in all its means, has a great responsibility in the fight against corruption in all its forms, as it represents the fourth authority in society after the executive, legislative and judicial authorities, it constitutes the popular authority that expresses the conscience of society and preserves its national interests, so the supervisory role is one of the most important roles of the media, if we are serious about establishing a democratic society that enjoys justice, information must be made available to the media so that they can play their part. Without information, the media cannot disclose the facts; therefore most of our cases become questionable and mere rumors, and the state should support and encourage regulatory bodies and the media to detect corruption.

Therefore, the title of our research is (the role of the media as a regulatory body in the fight against corruption) the research is from three investigations that included the first research methodology of the problem and the importance, objectives and methodology either the

second research on what corruption is, and the third research includes the role of the media in reducing this phenomenon of corruption, in addition to the results, recommendations and sources of research.

Keywords: Corruption; Media; Censorship; Control; State; Society.

المقدمة:

هناك مثل يوناني قديم يقول: "كلما زادت القوانين غير المطبقة للدولة زادها الفساد فساداً"، وموضوعنا "دور الإعلام كجهاز رقابي في مكافحة الفساد" هو تعويل على الدور المفترض للإعلام -باعتباره وسيلة المراقبة والعين الساهرة والحارس لتطلعات ومشكلات المجتمع، من خلال كشف السلبيات والانحرافات والفساد والمحسوبية، وعدم الكفاءة والفشل في إدارة المشاريع وتنفيذها، وفي الوقت نفسه تنبع أهمية الإعلام في اطلاع المسؤولين والقيادة السياسية على مشاكل الجمهور ونقل صوتهم بشكل مستمر، فهو الوسيط وحلقة الربط بين الجمهور والقيادة.

إشكالية البحث:

نستطيع القول أن الموضوع في حد ذاته الإشكالية التي نرجو الإجابة عنها في ثنايا البحث، حيث تتمخض مشكلة بحثنا في الإجابة على الأسئلة الآتية:

- ما هو الفساد؟ وما هي أنواعه؟ وما هي أسبابه؟
- ما هو دور الإعلام في الحد من ظاهرة الفساد ومكافحتها؟
- ما هي المعوقات التي تواجه الإعلام في مواجهة الفساد؟

أهداف البحث:

يُعد تحديد أهداف البحث من الخطوات الأساسية في سبيل الوصول إلى نتائج متكاملة وصحيحة، ويتمثل الهدف العام للبحث في معرفة دور الإعلام كجهاز رقابي في مكافحة الفساد، والتعرف على ماهية الفساد، ودراسة أنواعه، وكذلك التعرف على آليات الإعلام في مكافحة ظاهرة الفساد، فالهدف الأساسي لهذا البحث هو محاولة الإجابة عن الإشكالية المحددة سابقاً من أجل تحقيق الأهداف الخاصة بموضوع مكافحة الفساد.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من أهمية ظاهرة الفساد الذي يُعد من أخطر الظواهر في المجتمع التي تهدد مؤسسات الدولة والمواطن، ولأهمية الموضوع يجب الإجابة عن إشكالية البحث.

منهجية البحث:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي؛ لكونه من أنسب المناهج في دراسة الظاهرة محل البحث، حيث يقوم على وصف أسباب الظاهرة وتحليلها.

تقسيم البحث:

بناءً على ما تقدم قمنا بتقسيم البحث إلى مبحثين: المبحث الأول ماهية الفساد، وتناولنا في المبحث الثاني آليات مكافحة الفساد إعلامياً.

المبحث الأول: ماهية الفساد

أولاً: تعريف الفساد

1- الفساد لغةً:

الفساد في اللغة العربية ضد الصلاح، من فسد، يفسد، وفسد، فساداً فسوداً فهو فاسد وفسيد، فنقول تفسد القوم بمعنى قطعوا الأرحام، والمفسدة خلاف المصلحة، والاستفساد ضد الاستصلاح، ويطلق العرب لفظ الفساد على التلف والعطب والاضطراب والجذب والقحط، فيقال فسد اللحم أي نتن، ويقال فسد العقل، وفسدت الأمور بمعنى اضطربت وأدركها الخلل⁽¹⁾.

فالفساد هو خروج الشيء عن الاعتدال قليلاً كان أو كثيراً، ويستعمل ذلك في النفس والبدن والأشياء الخارجة عن الاستقامة، ولا يختلف ذلك عن اللغات الأخرى، فالفساد في اللغة الفرنسية ورد بأكثر من معنى منها رشوة حاكم أو قاض (Moyens de

(1)- أحمد مختار عمر: معجم اللغة العربية المعاصرة، مكتبة عالم الكتب، القاهرة، المجلد الثاني، 2008، ص1707.

(Changement vicieux dans les textes)، تحريف نص، (Dépravation de la vérité)، تشويه الحقيقة (Dénaturation de contrat)، كما ورد بأنه الجور والظلم والاضطهاد (Oppression)، الظلم الواضح (Injustice)، السرقة (Volerie)⁽¹⁾.

أما في اللغة الإنجليزية فله أيضاً استعمالات متعددة، حيث اشتق مصطلح الفساد من الفعل اللاتيني (Rumpere) ويعنى كسر شيء ما. قد يكون هذا الشيء له مدلول مادي أو أخلاقي أو اجتماعي أو قاعدة إدارية. والمقصود بالفساد في قاموس (Oxford) هو تدهور القيم الأخلاقية (Immoral) في المجتمع أو لدى الفرد، ويعنى الفساد أيضاً في اللغة الانجليزية تضييع الأمانة (Dishonesty) بسبب الرشوة، وتعد الرشوة (Bibery) من أكثر المعاني تعبيراً عن الفساد في اللغة لإنجليزية⁽²⁾.

وبناءً على ما سبق يمكن القول أنه هناك شبه اتفاق على أن الفساد في اللغة هو نقيض الصلح، وهو خروج الأشياء عن الاعتدال، ففساد الآلات يكون بخرابها، وفساد الجسم بمرضه، وفساد الثمار بفقدان طعمها، وفساد الدولة يعنى تخلفها وانحرافها عن المهام الموكلة لها، وفقدان أمنها وربما وحدتها.

2- الفساد اصطلاحاً:

أ. عرّف البنك الدولي الفساد بأنه: "سوء استغلال السلطة العامة من أجل الحصول على مكاسب خاصة"⁽³⁾.

ب. عرّفت منظمة الشفافية الدولية⁽⁴⁾ الفساد بأنه: "السلوك الذي يمارسه المسؤولون في القطاع العام أو القطاع الخاص، سواء كانوا سياسيين أو موظفين إداريين

(1)- رضا عبد الحليم عبد المجيد: أثر الفساد على العقد قاعدة الغش يفسد التصرفات، المؤتمر العلمي العاشر، جامعة بنها، كلية الحقوق، ص2.

(2)- حسن لطيف كاظم الزبيدي، عاطف لافي السعدون: الفساد جنوره وثماره في العراق، مجلة دراسات اقتصادية، العدد18، بيت الحكمة، بغداد، العراق، 2006، ص29.

(3)- إبراهيم بدرشهاب: معجم مصطلحات الإدارة العامة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1999، ص222.

(4)- المنظمة العالمية التي تعنى بالفساد.

بهدف إثراء أنفسهم أو أقاربهم بصورة غير قانونية، من خلال سوء استغلالهم للسلطة الممنوحة لهم⁽¹⁾.

ت. أما الأمم المتحدة فقد أشارت إلى تعريف الفساد في المشروع التمهيدي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، غير أن عدم الاتفاق على تعريف موحد للفساد جعلها تتراجع عن تعريف الفساد واكتفت بذكر صور الفساد؛ كالرشوة واختلاس الممتلكات واستغلال الوظيفة والمتاجرة بالنقود والإثراء غير المشروع.

ثانياً: أسباب الفساد

1- أسباب سياسية: فساد النخبة السياسية مدعاة إلى تسرب الفساد للمستويات الدنيا واستشرائه لما يتوفر لهم من نفوذ وصلاحيات واسعة وحماية وحصانة من المساءلة والمحاسبة، تضع بين أيديهم ثروات كبيرة من المال العام في حال استغلالها بشكل فاسد، وعدم الاستقرار السياسي وتغيير الأنظمة والنظم يترتب عليه انتشار الفساد⁽²⁾.

2- أسباب اجتماعية: يرى البعض أن أسباب الفساد في الدول النامية تختلف عنه في الدول المتقدمة؛ أي أن العادات والتقاليد والأعراف السائدة في مجتمع ما تربي هذا المجتمع لبذرة الفساد خاصةً الإداري، كالرشوة والمحسوبية بالإضافة لغياب دور الأسرة والمدرسة عند تنشئة الأبناء وتعليمهم للقيم⁽³⁾.

3- أسباب اقتصادية: تدني الأجور والرواتب، وعدم وجود حوافز ومزايا وظيفية خاصةً في الدول النامية يترتب عليه دفع الموظف إلى سوء استغلال سلطاته حتى يكفي حاجاته المادية ورفع مستوى معيشته المتدني⁽⁴⁾.

(1)- عادل السن: متطلبات مواجهة المخالفات المالية والإدارية، الملتقى العربي الأول حول تطهير الجهاز الإداري الحكومي، الإسكندرية، 11-14 أغسطس 2008، ص 8.

(2)- عامر رشيد مبيض: موسوعة الثقافة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية، مصطلحات ومفاهيم، دار المعارف للنشر، سوريا، 2000، ص 130.

(3)- فاطمة إبراهيم خلف: السياسة المالية والفساد الإداري والمالي دراسة تطبيقية في مصر للمدة 1980-

2008، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 7، العراق، 2001، ص 230

(4)- سعيد حسن على أبو الجريد: الفساد الاقتصادي وآليات مكافحته، المؤتمر العلمي السنوي العاشر،

4- أسباب دينية: ضعف الوازع الديني من خلال الانصياع للشهوات النفسية الأمارة بالسوء، فإذا ضعف الفرد دينياً فإن الفرد يسلك طريق مفاده أن الغاية طريق لكل وسيلة، لعدم وجود الرادع القوي لكل عمل إنساني ألا وهو مخافة الله عز وجل⁽¹⁾.

5- أسباب شخصية: غالباً ما ترجع لقيم ومعتقدات ومبادئ يُسَلَّم بها الفرد ويُلمز نفسه بها، وهي مرتبطة بأخلاق الموظفين وميولهم واتجاهاتهم ومستوى ثقافتهم وتعليمهم ونظرتهم لمشروعية أو عدم مشروعية استغلال السلطة⁽²⁾.

6- أسباب إدارية وتنظيمية:

أ. مركزية السلطة: أي أن اتخاذ القرار يكون في يد الإدارة العليا دون رقيب أو متابعة.

ب. غياب نظام رقابة فعال: الأمر الذي يترتب عليه الاستهانة بدور القوانين المعاقبة والدور الرقابية.

ت. عدم وجود مساءلة ومحاسبة: هذا الأمر إذا طبق في الإدارة الوسطى والدنيا فإنه غير موجود لدى القيادة العليا.

ث. الكفاءة ليست معيار للتوظيف: بعيداً عن مظاهر الفساد كالمحسوبية والعلاقات الشخصية أو الحزبية⁽³⁾.

7- أسباب قانونية:

أ. استخدام رجال القضاء والقانون نفوذهم وخبرتهم القانونية ومعرفتهم بالقانون لتحقيق منافع شخصية.

ب- سوء صياغة القوانين واللوائح المنظمة للعمل نتيجة غموض هذه المواد أو تضاربها في بعض الأحيان، مما يعطي الموظف فرصة للتهرب من تنفيذ القانون أو

القانون ومكافحة الفساد، جامعة بنها، كلية الحقوق، 2016، ص 691.

(1)- محمد سعيد بسيوني: تأثير الفساد في الأداء الاقتصادي للحكومة بالتطبيق على بعض دول الشرق الأوسط وأسيا الوسطى، المؤتمر العلمى العاشر، جامعة بنها، كلية الحقوق، ص 6

(2)- حمدى عبد العظيم: عولمة الفساد وفساد العولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 78

(3)- نواف سالم كنعان: الفساد الإدارى المالى أسبابه آثاره وسائل مكافحته، مجلة الشريعة والقانون، جامعة

الإمارات العربية المتحدة، العدد 23، يناير 2008، ص 98

تفسيره بطريقه تتعارض مع مصالح المواطنين.

ج- غياب نظام قضائي فعال ومستقل عن مؤسسات الدولة خاصة السلطات التنفيذية⁽¹⁾.

ثالثاً: أنواع الفساد

للفساد عدة أنواع تختلف باختلاف المعايير التي على أساسها يتم التصنيف، سوف أقصر على بعضها نظراً لتعددتها⁽²⁾:

1- الفساد طبقاً للمجال الذي نشأ فيه:

أ. الفساد المالي: يتمثل في الانحرافات المالية، ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم العمل المالي في الدولة ومؤسساتها، ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية.

ب. الفساد الاقتصادي: يتعلق بالممارسات المنحرفة والاستغلالية والاحتكارات الاقتصادية وقطاعات الأعمال التي تهدف تحقيق منافع اقتصادية خاصة على حساب مصلحة المجتمع بما لا يتناسب مع القيمة المضافة التي تسهم بها، نتيجة غياب الرقابة أو ضعف الضوابط والقواعد الحاكمة للمناخ الاقتصادي.

ت. الفساد الإداري: هو مجموعة الانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية، والمخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته.

ث. الفساد السياسي: يقصد به إساءة استخدام السلطة العامة من قبَل النخبة الحاكمة لأهداف غير مشروعة⁽³⁾.

ج. الفساد القضائي: هو الانحراف الذي يصيب الهيئات القضائية مما يؤدي إلى

(1)- زينب عوض الله: الآثار الاقتصادية لظاهري الفساد والرشوة عشية ثورة 25 يناير، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الإسكندرية، بكلية الحقوق، 2012، ص 1156

(2)- ابتسام حلواني: الفساد الإداري في الدول النامية، أبو ظبي للطباعة والنشر، الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص 41.

(3)- عبد الفتاح محمد عبد الفتاح: دور الحوكمة في مواجهة الفساد، المؤتمر العلمي السنوي العاشر، القانون ومكافحة الفساد، جامعة بنها، كلية الحقوق، 2016، ص 710

ضياح الحقوق وتفشي الظلم.

ح. الفساد الأخلاقي: هو الذي يؤدي للانحطاط في سلوكيات الشخص بصورة تجعله لا يُحَكِّم عقله، ويستسلم لنزواته ورغباته، وينتج عن ذلك انتشار الرذيلة والفاحشة، والسلوكات المخالفة للآداب.

خ. الفساد الاجتماعي: هو الخلل الذي يصيب المؤسسات الاجتماعية التي تتولى تربية الفرد وتنشئته، كالأسرة والمدرسة والجامعات ومؤسسات العمل.

د. الفساد الثقافي: يقصد به خروج أي جماعة عن الثوابت العامة لدى الأمة، مما يفكك هويتها وإرثها الثقافي.

ذ. الفساد البيئي: هو ما يحدث في البيئة بسبب تصرفات الناس بشكل غير سليم، كالأسلحة الكيماوية والغازات السامة التي يتم إطلاقها في الهواء أثناء الحروب، واستعمال الأسلحة الفتاكة التي تدمر البيئة في الحروب⁽²⁾.

2- أنواع الفساد من حيث الحجم⁽¹⁾:

أ- الفساد الصغير: هو الفساد الذي يُمارَس من فرد واحد دون تنسيق مع الآخرين؛ وينتشر بين صغار الموظفين عن طريق استلام رشاي من الآخرين.

ب- الفساد الكبير: يرتبط هذا الفساد بالصفقات الكبرى في المقاولات وتجارة السلاح، والتوكيلات التجارية للشركات الدولية الكبرى المتعددة الجنسيات، ويطلق هذا النوع من الفساد غالبًا كبار المسؤولين في الدولة وصناع القرار⁽²⁾.

3- أنواع الفساد من ناحية الانتشار:

أ- فساد دولي: يأخذ هذا النوع من الفساد مدى عالمي عابر لحدود الدول والقارات ويكون هذا الفساد أخطبوط يلف كيانات واقتصادات على مدى واسع، ويعتبر

(1)- محمد الغزالي: الفساد السياسي في المجتمعات العربية والإسلامية. نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 2005، ص76.

(2)- محمود سيد عبد الرحمن: دور الإعلام الإقليمي في معالجة قضايا الفساد "دراسة تطبيقية على إقليم شمال الصعيد"، رسالة ماجستير، جامعة الزقازيق، كلية الآداب-قسم إعلام، 2011، ص30.

الأخطر نوعاً، فيتجاوز حدود الدولة وذلك عند تعامل الدولة مع أطراف خارجية.⁽¹⁾

ب- فساد محلي: ينتشر داخل البلد الواحد في منشأته الاقتصادية، ضمن المناصب الصغيرة الذين لا ارتباط لهم خارج الحدود مع شركات أو كيانات كبرى أو عالمية، ويقتصر على أطراف محليين، ويتم عادةً عند التقاء القطاع الخاص بالقطاع العام في معاملة ما.⁽²⁾

4- أنواع الفساد حسب درجة التنظيم:

أ. الفساد العرضي: يشير هذا إلى كافة أنواع الفساد العرضية التي تعبر عن السلوك الشخصي أكثر مما تعبر عن نظام عام بالإدارة، مثل الاختلاس والمحسوبية.

ب. الفساد المنظم: ينتشر في الهيئات والمنظمات والإدارات المختلفة من خلال إجراءات وترتيبات مسبقة ومحددة، يدير العمل شبكة مترابطة للفساد، يستفيد ويعتمد كل عنصر منها على الآخر.⁽³⁾

ت. الفساد الشامل: هو نهب واسع النطاق للأموال والممتلكات الحكومية عن طريق صفقات وهمية، أو تسديد أثمان سلع صورية، وتحويل ممتلكات عامة إلى مصالح خاصة بدعوى المصلحة العامة.

5- أنواع الفساد من حيث العلاقة بين أطرافه:

أ. الفساد القصري: يُجبر فيه طالب الخدمة على دفع الرشوة وإلا تأخر حصوله على الخدمة وتعطلت مصالحه، وربما لا يستطيع الحصول عليها.⁽⁴⁾

(1)- Rose Ackerman, S: **Corruption, A study in political economy**, New – York Academic Press, 1999, pp.71 – 73

(2)- عابدة محمود محمد صباح: دستور 2014 ومكافحته للفساد السياسي في اختيار رئيس مجلس الوزراء، بحث مقدم لمؤتمر كلية الحقوق، جامعة بنها 2016، ص770

(3)- حسنين المحمدي بوادي: **الفساد الإداري لغة المصالح**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص67.

(4)- Treisman, D: **The causes of corruption, journal of public Economics**, Vol. 76, June, 2006, p.31.

ب. الفساد التأمري: قد يكون هناك تعاون بين طرفي الفساد كما في حالة دفع مبالغ لموظفي الجمارك للسماح بدخول السلع الخاضعة للضريبة الجمركية بدون تقاضى هذه الضريبة أو تخفيضها عما هو مقرر⁽¹⁾.

المبحث الثاني: آليات مكافحة الفساد إعلامياً

يلعب الإعلام دورين حاسمين في مكافحة الفساد، الأول هو كشف الفساد والممارسات الاحتياطية في الحكومة والقطاع الخاص ووسط منظمات المجتمع المدني، والثاني تعزيز الحكم الرشيد وحقوق الإنسان⁽²⁾، ودور الإعلام ليس فقط اطلاع الجمهور على الحقائق والبيانات، ولكن العمل على دعم أجندة مكافحة الفساد من خلال الإبلاغ عن السلوكيات الفاسدة من قِبَل الموظفين العموميين، وتغطية الفساد من مختلف وجهات النظر⁽³⁾.

فالإعلام يناضل ضد التعطيم لمكافحة الفساد سواء كان إدارياً أو مالياً، ويقوم بمتابعة أعمال الحكومة وتمحيصها والكشف عن سوء استعمال السلطة عن طريق آليات العمل الاستقصائي الإعلامي؛ بعمل التحقيقات المعمقة التي تفضح الفساد، وتساعد على تحفيز الرأي العام للمساءلة والمحاسبة⁽⁴⁾.

ويمثل الإعلام حلقة مهمة في حلقات مواجهة ومحاربة وكشف مظاهر الفساد وكشف ومحاسبة المفسدين، كما يشكل محوراً رئيسياً من محاور سعي المجتمعات والحكومات للحد من ظواهر الفساد، وإيقاف نتائجه وتداعياته المدمرة.

(1)- شتاء السيد: الفساد الإداري ومجتمع المستقبل، المكتبة المصرية، الإسكندرية، 1999، ص45؛ إمام شكري القطان: دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد، المؤتمر العلمي العاشر "القانون ومكافحة الفساد"، كلية الحقوق جامعة بنها، 2016، ص237.

(2)- بتول عبد العزيز رشيد: دور الصحافة في تدعيم تنفيذ آليات الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، رسالة ماجستير، الكلية التقنية الإدارية، جامعة بغداد، 2010، ص143.

(3)- الشمري، حاتم بدوي، ابتهاج جاسم رشيد: دور وسائل الإعلام في مكافحة وسائل الفساد العراق، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 6، العدد 4، إصدار أنموذج خاص بالمؤتمر الوطني للعلوم والآداب 2016.

(4)- د. مصطفى يوسف كافي: الإعلام والفساد الإداري والمالي وتداعياته على العمل الحكومي، دار الحامد للنشر، عمان، 2016، ص85.

فالإعلام بكافة وسائله وأشكاله المختلفة عبر العصور لعب أدواراً محورية ومهمة في الكثير من القضايا والشئون الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، وقد برزت أدوار جديدة للإعلام في ظل الثورة العلمية التكنولوجية وسرعة انتشار وانتقال المعلومات في لحظات قصيرة، حيث أدى هذا التوسع إلى مزيد من حرية الإعلام إلى أن أصبح أكثر تأثيراً في تكوين الرأي العام⁽¹⁾.

لا يمكن الحديث عن محاربة الفساد دون وجود إعلام حر، حيث إن تمتع وسائل الإعلام بحرية التعبير يُمكنها من المشاركة بفاعلية في عملية المحاسبة والمساءلة ونشر الشفافية وتمثيل مصالح المواطنين والدفاع عنها، بالإضافة إلى فضح حالات الفساد التي تهدد مصير أبناء المجتمع ومستقبل التنمية في بلدانهم، ولا يمكن تصور الوصول إلى إعلام حر دون دعم قوي من المجتمع المدني، فالمجتمع المدني القائم على أسس ديمقراطية نزيهة وفاعلة لتطوير المجتمع هو الحليف الأول للإعلام الحر، وهو أقدر بحكم مصلحته على توظيف وسائل الإعلام في معركة مواجهة الفساد.

معالجات الإعلام في كشف الفساد:

يقوم الإعلام بوضع الحلول بكونه السلطة الرابعة التي تتابع وتراقب عن كثب مجريات العمل، وهناك عدة وسائل منها:

- 1- إبراز دور الأجهزة الرقابية الداخلية الموجودة في وزارات ومؤسسات الدولة بمختلف مستوياتها.
- 2- إدراك المرء لحقوقه ليس كافياً لتأمين عدم انتهاكها، وبناءً على ذلك فإن المسؤولية تقع على عاتق الإعلام في فضح تلك الانتهاكات وإدانتها وبيان أشكالها، وينبغي على العاملين في مجال الإعلام أن يحرصوا على إدراج أنفسهم في عداد القوى التي تكافح الفساد من أجل تعزيز حقوق الإنسان.
- 3- إطلاق مبدأ الشفافية في كشف كل ممارسات الإدارات الفاشلة وإثارة قضايا الفساد وإيلاءها الأهمية القصوى بوضعها في سلم أولوياتها واعتبارها من

(1)- د. فتحي محمد شمس الدين: دور الإعلام في مواجهة الفساد، المؤتمر العلمي العاشر "القانون ومكافحة الفساد"، كلية الحقوق جامعة بنها، 2016، ص 226.

الأهداف الرئيسية للإعلام.

- 4- إعطاء دور أكبر للإعلام في محاربة الفساد، وحث مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص على دعم الإعلام في محاربة الفساد.
- 5- أن تسعى المؤسسات الإعلامية في متابعتها لقضايا الفساد إلى تسليط الضوء الإعلامي بشكل نزيه وعادل على دور الرقابة الإدارية في ضبط ومتابعة وكشف مظاهر الفساد والتصدي لها.
- 6- تأكيد استخدام الوسائل الإعلامية الموثوقة وعرض آراء قادة الرأي والنخبة في المجتمع في أجهزة الإعلام توكيلاً لتعزيز المصداقية وعمق التأثير في الجمهور في تقييمهم لقضايا الفساد⁽¹⁾.
- 7- تقوم وسائل الإعلام بمراقبة الجهات التي تطبق القوانين وتوجيهها إلى الطريق الصحيح الذي يصب في المصلحة العامة، وتنظيم حملات توعية للرأي العام لدعم مكافحة الفساد.
- 8- تكثيف الجرعات أو تخفيفها في كل ما يخص حملات مكافحة الفساد ومحاربة المفسدين.
- 9- توعية المواطن وإرشاده بالأضرار التي يسببها الفساد من خلال برنامج إعلامي؛ يشمل الوسائل السمعية والمرئية والمقروءة، مع عمل متخصص للقيام بهذه المهمة⁽²⁾.
- 10- التوعية بأهمية تحقيق الإصلاح الإداري من خلال تكاتف الجميع للوصول للإصلاح المنشود.
- 11- ضرورة توافر الإدارة السياسية في اتخاذ القرارات الجدية والإجراءات الصارمة الكفيلة بتوفير مقومات مكافحة الفساد⁽³⁾.
- 12- عقد الندوات والمؤتمرات والاجتماعات التي تركز على مكافحة الفساد، والتي

(1)- صالح الطائي : مقال بعنوان (دور الإعلام في مكافحة الفساد المالي والإداري)، صحيفة المؤتمر بتاريخ 2009/03/02.

(2)- د.سلي أحمد ميدان، د. جميل حسين الضامن: الإعلام الإلكتروني ودوره في مكافحة الفساد، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 8، العدد 38، 2019، ص 8.

(3)- سعيد أحمد نجيب: دور الإعلام في مكافحة الفساد، المؤتمر العلمي العاشر "القانون ومكافحة الفساد"، كلية الحقوق جامعة بنها، 2016، ص 223.

توجه إلى شريحة الموظفين في جميع قطاعات الدولة وعلى اختلاف مستوياتهم الوظيفية. 13- مواجهة سعي الحكومات لاحتكار الإعلام والحد من حريته، حيث يمكن لبعض وسائل الإعلام أن تصبح من الآليات المهمة للمشاركة الشعبية والنزاهة والمساءلة وتمثيل مصالح الناس، كما يمكنها جمع المعلومات ورصد الانتهاكات المتعلقة بالفساد في قضايا بعينها.

14- مواكبة تنفيذ الجهد الإعلامي بعملية تقويم ومراجعة دورية تسمح بتعديل الأسلوب والمضمون والوسيلة في الوقت المناسب.

15- نشر تجارب الشعوب الأخرى التي نجحت بالحد من ظاهرة الفساد ومحاولة تسليط الضوء عليها، تنفيذاً للاتجاهات المتبعة في الأنظمة الديمقراطية.

16- يتحمل الإعلام مسئولية كشف الوثائق وعرض الحقائق المتعلقة بقضية ما ومتابعتها للتحقيقات الخاصة بها وصولاً إلى إحالتها للقضاء والبت فيها ومحاسبة المفسدين ورد الحقوق، مما يمكن أن نعدّه أثراً لكشف حالات من الفساد السياسي أو الإداري أو المالي.

17- يعد الإعلام الذي يعمل على تقصي الحقائق واستكشافها أحد المفاتيح الرئيسة للكشف عن الفساد، لذلك ينبغي عليه ألا يكتفي بالتذمر، وتعدية السلبيات أو السلوكيات الخاطئة، بل يجب أن يُوظف للكشف عن مواطن وجود أي شكل من أشكال الفساد مهما كان صغيراً خشية استفحاله ونموه.

18- عمل الإعلام على إعادة الترتيب القيمي والسلوكي للمجتمع المستهدف عن طريق خلق معايير جديدة وفرض الأوضاع الاجتماعية المرغوبة وإنشاء سلوكيات مرغوبة على متابعة الظواهر المرفوضة والمنحرفة والكشف عنها مع تعديل المواقف والاتجاهات الضعيفة ودعم الأفكار والاتجاهات المرغوبة والمتوافقة مع النظام العام وروح العصر⁽¹⁾.

يواجه الإعلام في محاربة وكشف الفساد والمفسدين صعوبات ومعوقات متعددة تنذر بتعطيل هذا الجهد، الأمر الذي يتسبب بخروج أحد أهم الأسلحة من ساحة المواجهة مع الفساد والمفسدين، وتتحدد تلك المعوقات والصعوبات بالمحاور التالية:

(1)- كامل حسون القيم: دور الإعلام في مكافحة الفساد، الحوار المتمدن، العدد 1802، 2007.

أولاً: المعوقات التشريعية والقانونية

يرتبط هذا المحور بالدستور و ما يتضمنه من حزمة البنود والأحكام والفقرات المنظمة والرعاية لحرية الإعلام، ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل يتعداه إلى مدى قدرة الدستور والسلطة التشريعية على ترجمة ذلك لواقع على الأرض يوفر الأرضية والغطاء لإعلام حر مستقل بلا قيود ومعوقات.

ثانياً: المعوقات المهنية والإدارية

تتمثل أهمها في عدم قدرة المؤسسات الإعلامية أحياناً على مواصلة الجهد في مهمة محاربة الفساد، فالجهد الإقناعي للإعلام صعب، ويحتاج إلى مهنية عالية في صياغة الخطاب الإعلامي الخاص بالفساد.

ثالثاً: اصطدام المؤسسة الإعلامية أحياناً بحالة عدم اكتراث الجمهور المستهدف بالخطاب الاعلامي الخاص بالفساد وسبل مواجهة ومحاربة الفساد، الأمر الذي قد يُضعف عزيمته المؤسسة الإعلامية في مواصلة حملات محاربة الفساد⁽¹⁾.

رابعاً: ضعف التنسيق بين المراجع والمؤسسات الرسمية المعنية بقضية الفساد وأجهزة الإعلام، بالإضافة إلى غياب التنسيق بين أجهزة الإعلام نفسها فيما يخص بلورة استراتيجية مشتركة لمواجهة ومحاربة الفساد.

خامساً: سوء اختيار نوعية وسائل الإعلام في حملات مكافحة ومحاربة الفساد، الأمر الذي يؤدي إلى ضياع جهود ومعلومات لها قيمة كبيرة وواسعة من خلال ارتباطها بوسيلة إعلام محدودة الانتشار أو ضعيفة، مع إمكانية استثمار تلك المعلومات في تحقيق ضربة صحفية تحقق صدى استماع وتأثير واسع.

سادساً: أهم معوقات جهد الإعلام في محاربة الفساد والمفسدين سعي الدولة للسيطرة والاستحواذ على وسائل الإعلام، أو تحديد مسارات تعاملاتها مع الظواهر والأحداث المرتبطة بالفساد⁽²⁾.

(1)- سعيد حسن على أبو الجريد: الفساد الاقتصادي وآليات مكافحته، مرجع سابق، ص13.

(2)- مديحة بن زكري، بن علو حميدة نادية: الإعلام سلطة رقابية لتعزيز منظومة الكفاح ضد الفساد في

من خلال ما سبق ذكره يتضح لنا أن الإعلام من الوسائل الهامة في التصدي لمحاربة الفساد بأنواعه عن طريق نشر التوعية والتأثير في صناعات الناس وسلوكياتهم، لذلك فقد أكد الخبراء أو وسائل الإعلام تمتلك القوة الهائلة في تمكين مستعملها من التأثير في المجتمع، ويكون ذلك عن طريق حقن مجموعة من الأفكار تنتظر منها أن تنتج سلوكاً معيناً.

الخاتمة:

أنهي هذه الورقة البحثية بمجموعة من النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

- 1- للإعلام دورٌ مهمٌ في الحد من ظاهرة الفساد من خلال توعية الرأي العام وكشف مواطن الفساد.
- 2- لا يمكن مكافحة الفساد إلا بوجود إعلامٍ حرٍ، يمكن مشاركته بفعالية في عملية المحاسبة والمسائلة ونشر الشفافية وكشف بُر الفساد.
- 3- الاستراتيجية الإعلامية لمكافحة الفساد الإداري والحد منه هي أول استراتيجية تبدأ بها الخطة الشاملة لمكافحة الفساد الإداري، ثم تأتي بعد تنفيذ بقية الاستراتيجيات الأخرى، التي يتوقف نجاحها على نجاح استراتيجية العلاقات العامة.

ثانياً: التوصيات

- في ضوء الاستنتاجات التي توصلنا إليها نضع مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تطوير أنشطة إعلامية من أجل مكافحة:
1. إقامة صلات أوثق للتعاون مع وسائل الإعلام المختلفة بغية متابعة قضايا الفساد والكشف عنها وإقامة حملات إعلامية ومسموعة ومقروءة يراد منها التعريف بحق المواطن في الوصول إلى المعلومات كمدخل لتأسيس الشفافية، وتوعيته بمخاطر التقاليد غير الحضارية وتحبيب السلوك النافع وغرس القيم الحضارية في نفوسهم.

2. الاهتمام بإيجاد الوسائل الكفؤة لتلقي المعلومات وتسلم الشكاوى التي ترد من الجمهور بخصوص حالات الفساد عن طريق ضم قسم الشكاوى إلى الإدارة الإعلامية في الهيئة لتسهيل اتصال الجمهور بالقسم، ولتكوين علاقات تعاون مع الدوائر الإعلامية في وزارات الدولة والأجهزة الرقابية الأخرى للتعاون في هذا المجال.
3. الإيعاز لكافة دوائر الدولة والمربطة بها على تزويد رجال الإعلام بالمعلومات المالية والإدارية التي من شأنها أن تصل إلى حالة مرجوة العمل أو النشر.
4. تأكيد ضرورة توعية الإدارة العليا بأهمية الإعلام ودوره الفاعل في بناء ذهنية إيجابية عن المؤسسة وأهميتها في خلق رأي عام رافض للفساد الإداري.
5. زيادة الاهتمام بالوسائل والأساليب الاتصالية للقيام بحملة وطنية للتعريف بمخاطر وأبعاد الفساد وآثاره وتحديد النشاطات الحكومية الأكثر عرضة له وتصعيد وتيرة الحرب ضده، لتحل أعلى الاهتمامات على أجندة الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني.
6. عمل مؤتمر إعلامي لوضع آلية عمل شاملة لتشكيل (حملة إعلامية) للحد من الفساد بالاشتراك مع الأكاديميين، وعلماء الاجتماع والدين والسياسة والاقتصاد، بالإضافة إلى رجال الإعلام.
7. القيام بعملية مراجعة شاملة للقوانين المتعلقة بتقييد الحريات وتبني حملات وطنية لإقرار قانون حرية الوصول إلى المعلومات.
8. كفالة الحماية القانونية للإعلامي أثناء عمله في الكشف عن حالات الفساد.
9. لابد من فتح قنوات التواصل بين وسائل الإعلام ومختلف أجهزة الدولة من غير قيود تحول دون الحصول على المعلومة بخصوص الإعلام عن هذه الأخيرة، وبهذا يمكن الكشف عن الخلل الحاصل في الأجهزة، وبالتالي إمكانية تحديد الآلية الفعالة التي تعالجه والقضاء عليه.
10. من الأهمية بمكان بأن تكون هناك صفحة إلكترونية في موقع كل وزارة تحث الناس على عدم ممارسة الفساد، وترشدهم لترك هذه الظاهرة ومحاربتها في ضوء ما يقدم لها من إعلانات إرشادية وتوضيحات قانونية تقودهم إلى معرفة العقوبات التي تقع عليهم في حالة سلوكهم هذا المسلك، وتدلهم على الآثار الاجتماعية والوطنية والأخلاقية لمحاربة الفساد بكل أشكاله وتحت أية مسميات.

11. لا بد للدولة أن تتخذ عقوبات رادعة ولا تستهين بالأمر، فأى استهانة تفقد الطموح لدى الشعب، وعلينا ألا نخجل من قضايا الفساد وكشفها.
12. يجب تشجيع وحث الجمهور على التفاعل مع وسائل الإعلام في الكفاح ضد الفساد.
13. يجب توفير نظام قضائي مستقل بعيداً عن المحسوبية أثناء البت بالقضايا الخاصة بالفساد.
14. ينبغي على إدارة الإعلام في أية مؤسسة عندما تضع سياسة اتصالية وإعلامية أن تتكامل هذه السياسة مع المؤسسات الإعلامية التي تعد جزءاً لا يتجزأ من مؤسسات المجتمع والدولة في آن واحد، فلا يمكن إعداد السياسات الاتصالية والإعلامية ورسمها وتنفيذها بمعزل عن الإطار العام الذي يتحكم بهذا المجتمع وتلك الدولة، وهنا يمكن الاستفادة في هذا المجال اعتماد التخطيط الاستراتيجي للاتصال في الإعلام لتحقيق الاتصال السليم بالمؤسسات الإعلامية ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى التي تدعم مجال حقوق الإنسان من أجل خلق إرادة شعبية ترغب بالإصلاح وترفض الفساد.

المراجع

- ابتسام حلواني: الفساد الإداري في الدول النامية، ابو ظبي للطباعة والنشر، الإمارات العربية المتحدة، 2005
- إبراهيم بدر شهاب: معجم مصطلحات الإدارة العامة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1999
- أحمد مختار عمر: معجم اللغة العربية المعاصرة، مكتبة عالم الكتب، القاهرة، المجلد الثاني، 2008.
- إمام شكري القطان: دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد، المؤتمر العلمي العاشر "القانون ومكافحة الفساد"، كلية الحقوق جامعة بنها، 2016.
- بتول عبد العزيز رشيد: دور الصحافة في تدعيم تنفيذ آليات الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، رسالة ماجستير، الكلية التقنية الإدارية، جامعة بغداد، 2010
- حسن لطيف كاظم الزبيدي، عاطف لافي السعدون: الفساد جذوره وثماره في العراق، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 18، بيت الحكمة، بغداد، العراق، 2006.

- حسنين المحمدي بوادي: الفساد الإداري لغة المصالح، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008.
- حمدي عبد العظيم: عولمة الفساد وفساد العولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
- رضا عبد الحليم عبد المجيد: أثر الفساد على العقد قاعدة الغش يفسد التصرفات، المؤتمر العلمي العاشر، جامعة بنها، كلية الحقوق.
- زينب عوض الله: الآثار الاقتصادية لظاهرتي الفساد والرشوة عشية ثورة 25 يناير، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الإسكندرية، كلية الحقوق، 2012.
- سعيد أحمد نجيب: دور الإعلام في مكافحة الفساد، المؤتمر العلمي العاشر "القانون ومكافحة الفساد"، كلية الحقوق جامعة بنها، 2016.
- سعيد حسن على أبو الجريد: الفساد الاقتصادي وآليات مكافحته، المؤتمر العلمي السنوي العاشر، القانون ومكافحة الفساد، جامعة بنها، كلية الحقوق، 2016.
- سلوى أحمد ميدان، د. جميل حسين الضامن: الإعلام الإلكتروني ودوره في مكافحة الفساد، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 8، العدد 38، 2019.
- شتاء السيد: الفساد الإداري ومجتمع المستقبل، المكتبة المصرية، الإسكندرية، 1999.
- الشمري، حاتم بديوي، ابتهاج جاسم رشيد: دور وسائل الاعلام في مكافحة وسائل الفساد العراقي، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 6، العدد 4، إصدار أنموذج خاص بالمؤتمر الوطني للعلوم والآداب 2016.
- صالح الطائي : مقال بعنوان (دور الاعلام في مكافحة الفساد المالي والاداري) صحيفة المؤتمر بتاريخ 2009/03/02.
- عادل السن: متطلبات مواجهة المخالفات المالية والإدارية، الملتقى العربي الأول حول تطهير الجهاز الإداري الحكومي، الإسكندرية، 11-14 أغسطس 2008.
- عامر رشيد مبيض: موسوعة الثقافة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية، مصطلحات ومفاهيم، دار المعارف للنشر، سوريا، 2000.
- عايدة محمود محمد صباح: دستور 2014 ومكافحته للفساد السياسي في اختيار رئيس مجلس الوزراء، بحث مقدم لمؤتمر كلية الحقوق، جامعة بنها، 2016.

- عبد الفتاح محمد عبد الفتاح: دور الحوكمة في مواجهة الفساد، المؤتمر العلمي السنوي العاشر، القانون ومكافحة الفساد، جامعة بنها، كلية الحقوق، 2016.
- فاطمة إبراهيم خلف: السياسة المالية والفساد الإداري والمالي دراسة تطبيقية في مصر للمدة 1980-2008، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 7، العراق، 2001.
- فتحي محمد شمس الدين: دور الإعلام في مواجهة الفساد، المؤتمر العلمي العاشر "القانون ومكافحة الفساد"، كلية الحقوق، جامعة بنها، 2016.
- كامل حسون القيم: دور الإعلام في مكافحة الفساد، الحوار المتمدن، العدد 1802، 2007.
- محمد الغزالي: الفساد السياسي في المجتمعات العربية والإسلامية، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 2005.
- محمد سعيد بسيوني: تأثير الفساد في الأداء الاقتصادي للحكومة بالتطبيق على بعض دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، المؤتمر العلمي العاشر، جامعة بنها، كلية الحقوق.
- محمود سيد عبد الرحمن: دور الإعلام الإقليمي في معالجة قضايا الفساد "دراسة تطبيقية على إقليم شمال الصعيد، رسالة ماجستير، جامعة الزقازيق، كلية الآداب - قسم إعلام، 2011.
- مديحة بن زكري بن علو، حميدة نادية: الإعلام سلطة رقابية لتعزيز منظومة الكفاح ضد الفساد في التشريع الجزائري، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 12، العدد 20، أكتوبر 2019.
- مصطفى يوسف كافي: الإعلام والفساد الإداري والمالي وتداعياته على العمل الحكومي، دار الحامد للنشر، عمان، 2016.
- نواف سالم كتعان: الفساد الإداري المالي أسبابه وآثاره وسائل مكافحته، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد 23، يناير 2008
- Rose Ackerman, S: *Corruption, A study in political economy*, New York Academic Press, 1999.
- Treisman, D: *The causes of corruption*, journal of public Economics, Vol. 76, June, 2006.